: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i43.716

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
No.43
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

"التداعيات الداخلية للصراع العسكري في السودان: التداعيات الداخلية للصراع العسكري في السودان"

The Domestic Implications of the Military Conflict in Sudan

Asst Prof Dr. Sumaya dham kadhim a
Dr. Ali Saadi Abdul-Zahra [b]
Tikrit University - College of Political Sciences [a]
Al-Nahrain University, College of Law [b]
https://orcid.org/0000-0003-4622-4950

ا.د سمية ادهام كاظم * [a]
علي سعدي عبد الزهرة [b]
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية [a]
جامعة النهرين– كلية الحقوق [b]

Article info.

Article history:

- Received 20 March.2026
-Received in revised form 10 April. 2026
- Accepted 23. April. 2026
-Final Proofreading 14 June. 2026
- Available online: 30. June .2026

Keywords:

- Internal Repercussions
- Military conflict in Sudan
- Sudanese civil war
- Sudan

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract: That the Sudanese society was and still is a victim of the rule of the military establishment, and the latter aims at authority and wealth and not building a state, and whoever possesses authority and wealth owns power, and the latter lies in the hands of the military institution that is not in agreement between its leadership because of personal interests and the desire to remain in power for as long as possible even if the loser is the Sudanese people, so the military institution became divided between the army and the Rapid Support Forces, and the two parties entered into a military conflict, which had economic and humanitarian repercussions that affected the Sudanese citizen and the subsequent sabotage and destruction of the infrastructure in the country, and a wave of displacement and migration inside and outside Sudanese territory, which had repercussions on neighboring countries, in addition to the serious collapse of the food system, and the conflict caused the deaths of hundreds of civilians and thousands of injuries.

*Corresponding Author: sumayadham kadhim ,EMail: sumay.adham1990@tu.edu.iq , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 20 آذار 2026
- الاستلام بعد التنقيح 10 نيسان 2026
- تم القبول: 23 نيسان 2026
- التدقيق النهائي: 14 حزيران 2026
- متاح على الانترنيت: 30 حزيران 2026

الكلمات المفتاحية:

- **النزاعات الداخلية**
- **الصراع العسكري في السودان**
- **الحرب الاهلية السودانية**
- **السودان**

الخلاصة: يُعد المجتمع السوداني ضحية تاريخية للحكم العسكري، إذ اتسمت المؤسسة العسكرية بأن أولويتها الأساسية كانت السيطرة على السلطة والثروة، لا بناء الدولة ومؤسساتها. ومن يمتلك السلطة والثروة يمتلك القوة، وهذه القوة كانت محتكرة بيد المؤسسة العسكرية، التي تعاني انقساماً عميقاً في قيادتها بفعل المصالح الشخصية والرغبة المشتركة في الاستمرار في الحكم لأطول فترة ممكنة، ولو كان الشعب السوداني الخاسر الأكبر، ونتيجة لذلك، انقسمت المؤسسة العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وتحول الخلاف بينهما إلى صراع مسلح دامٍ. وقد ترتب على هذا الصراع تداعيات اقتصادية وإنسانية كارثية، تمثلت في تدمير واسع للبنية التحتية، وموجات كبيرة من النزوح واللجوء داخل السودان وخارجه، مما ألقى أعباءً إضافية على دول الجوار. كما أدى إلى انهيار خطير في النظام الغذائي، فضلاً عن مقتل المئات من المدنيين وإصابة الآلاف بجروح.

المقدمة:

بعد سقوط حكم (عمر البشر)، أضحت المؤسسة العسكرية منقسمة بين جيشين، الأول الجيش بقيادة (عبدالفتاح البرهان)، والثاني قوات الدعم السريع بقيادة (حميدتي)، ودخل الطرفان في صراع حول السلطة، فالجيش يحاول هندسة العملية السياسية بعد تسليم السلطة إلى المدنيين لصالحه ودمج قوات الدعم السريع إلى الجيش، وهذا ما رفضه (حميدتي) الذي يعني انتهاء دوره من الناحية العسكرية والسياسية، الأمر الذي دفع (حميدتي) إلى إعلان الحرب، ونتيجة المصالح الشخصية انتهى العقد العسكري بين الطرفين، ودخل في صراع مسلح كان ضحيته الشعب السوداني مما كان له تداعياته على المجتمع، إذ أدى الصراع العسكري إلى تداعيات اقتصادية تسببت بخسائر في البنية التحتية، نجمت عنه انقطاع التيار الكهربائي والاتصالات وإمدادات المياه في المدن السودانية ولاسيما الخرطوم، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالمنازل والأعمال التجارية التي تعرضت للنهب أو التدمير، وتعرض قطاع الصناعة لاسيما الصناعات الغذائية إلى الدمار والتخريب، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية، ولم تقتصر التداعيات الاقتصادية على الداخل إذ امتدت إلى الخارج بفعل إعاقة وصول صادرات الغذاء من السودان إلى البلدان المجاورة، فضلاً عن أن النزاع العسكري أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية، ومن الناحية الإنسانية تسبب الصراع في مقتل المئات من المدنيين ووقوع آلاف من الجرحى، وتسببت في نزوح وتهجير الملايين من السودانيين، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي الذي وصل إلى مستويات خطيرة، وقد أثر القتال على القطاع الصحي، وتسببت بتدمير العديد من المستشفيات ونقص في الأدوية، مما أدى إلى إعاقة إيصال الرعاية الصحية، وازدادت المأساة السودانية بتوقيف الدراسة وحرق السجلات الإدارية والقضائية، مما أدى إلى انهيار النظام الإنساني بشكل كامل.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الأزمة السودانية بوصفها إحدى أبرز الأزمات الداخلية التي تشهدها القارة الإفريقية، وما تفرزه من تداعيات سياسية واقتصادية وإنسانية عميقة تؤثر في استقرار الدولة والمجتمع، كما تكمن أهميتها في تسليط الضوء على أبعاد الصراع العسكري في السودان وانعكاساته على البنية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما يسهم في فهم طبيعة الأزمة وتداعياتها الداخلية، فضلاً عن ذلك تقدم الدراسة إطاراً علمياً يساعد صانعي القرار والباحثين على استيعاب التداعيات المتعددة للأزمة السودانية، ويثري الأدبيات الأكاديمية حول النزاعات الداخلية في إفريقيا ويضيف دراسة معمقة لحالة السودان.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث من أن كيف أثّر الصراع العسكري في السودان على البنية الداخلية للدولة والمجتمع من حيث الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية؟ وتحاول الإشكالية الإجابة عن التساؤلات الفرعية:

1. ما الأبعاد السياسية والعسكرية التي شكلت طبيعة الصراع العسكري في السودان؟.
2. كيف انعكس الصراع العسكري على الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في المجتمع السوداني؟.
3. أبرز التداعيات الإنسانية التي أفرزتها الأزمة السودانية، ولا سيما فيما يتعلق بالنزوح واللجوء والأمن الغذائي والخدمات الأساسية؟.
4. كيف يؤثر استمرار الصراع في تعميق الأزمات الداخلية وإضعاف مؤسسات الدولة؟.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن استمرار الصراع العسكري في السودان أدى إلى تفاقم التداعيات الداخلية، ولا سيما الاقتصادية والإنسانية، الأمر الذي أسهم في إضعاف مؤسسات الدولة، وتراجع النشاط الاقتصادي، وتدهور الأوضاع المعيشية والإنسانية، بما يهدد الاستقرار الداخلي ومستقبل التنمية في السودان

مناهج البحث: واعتمد البحث على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي وذلك لوصف ظاهرة الصراع العسكري في السودان، وتأثيرها على المجتمع السوداني وتحليل ظاهرة الصراع وفق الوصف الاكاديمي لطبيعة الصراع ومغذياته.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول أبعاد الصراع العسكري في السودان، في حين تناول المبحث الثاني التداعيات الاقتصادية لصراع العسكري على المجتمع السوداني، أما المبحث الثالث تناول التداعيات الإنسانية والاجتماعية للأزمة السودانية.

المطلب الأول: أبعاد الصراع العسكري في السودان

أولاً: أبعاد تاريخية: أخفقت نخب ما بعد الاستقلال في بناء دولة وطنية ديمقراطية إلى أسس ومبادئ المواطنة، وتكون قادرة على استيعاب التعددية المجتمعية العرقية والقبلية والدينية والجهوية وتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء بدل أن تكون مصدر صراعات وحروب، إذ إن كثرة الحروب الداخلية التي شهدها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، التي انتهت إحداها بانفصال الجنوب في عام 2011، فضلاً عن تمدد الدور السياسي للجيش، فخلال الفترة الممتدة منذ استقلال السودان في عام 1956 حتى عام 2023، حكم عسكريين البلاد لمدة تتجاوز الـ(55)عاما، الأمر الذي كرس من ظاهرة تسييس الجيش، يضاف إلى ذلك كثرة الانقسامات في صفوف النخب السياسية، وعجزها المزمن عن بناء حد أدنى من التوافق الوطني، فضلاً عن عمق الاختلافات والتناقضات بين المركز والهوامش أو الأطراف، فتاريخياً تسيطر النخبة النيلية على مفاتيح السلطة والثروة، الأمر الذي أدى إلى تعميق حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمناطق عديدة في السودان، وهو ما أسهم في ظهور حركات التمرد المسلحة، وتغذية الحروب الأهلية والصراعات الممتدة[1].

فمنذ اختيار السودانيين لقيام السودان المستقل والبلاد تعاني من دورية التغييرات الحادة بين المكونين العسكري والمدني حسب التعبيرات السودانية سواءً وصفت بالثورة أو الانقلاب، والحصاد في النهاية بعد عقود كان انقسام السودان بين شمالها وجنوبها في دولتين مستقلتين، كل منهما تعاني آلامها الخاصة، وجاءت آخر دورات التغيير مبشرة بربيع سوداني في كانون الثاني 2018 مع موجة جديدة من الربيع العربي، وكان متصوراً أنها سوف تتعلم الكثير من الموجة الأولى بحيث ترفض الفاشية الدينية وتؤكد على الدولة الوطنية المدنية والديمقراطية، وخرجت الجماهير ودارت الحوارات والمناقشات والمشاركات والمناظرات، وانتهى الجمع السوداني بعد الإطاحة بنظام (عمر البشير) إلى مرحلة انتقالية لمدة 3 سنوات بدأت بتكوين حكومة مدنية، والتفاوض مع العالم الخارجي من أجل التعامل مع الديون السودانية، فضلاً عن إقامة علاقات مع (إسرائيل)، ولكن أياً من ذلك لم يمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، إذ يغيب إلى حد كبير المكون السوداني الذي يؤكد على الدولة الوطنية ذات الهوية المشتركة التي تعلو على الهويات الفرعية، التي تقسم

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثة**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حزيران 2023)، ص3.

السودان إلى أقاليم، بات كل منها ينظر إلى العاصمة ونخبتها على أنها سبب للبلاء السياسي والاقتصادي، وحاصل جمع التدهور العام في الدولة ومؤسساتها وغياب الهوية المشتركة[1].

ثانياً: أبعاد أمنية: إن عدم الاستقرار السياسي بفعل الحرب الأهلية، وفشل جميع محاولات إصلاح القطاع الأمني التي كانت بداياتها الأولى إبان عهد الرئيس (جعفر نميري) عقب التوقيع على اتفاقية أديس أبابا للسلام 1972، بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان، فقد نصت الاتفاقية على إدماج قوات التمرد ضمن صفوف القوات المسلحة النظامية تنفيذا لبنود الترتيبات الأمنية، كمطلب للاستقرار وتحقيق السلام آنذاك، بينما كان الجانب المدني للاتفاقية يركز الحديث على الحريات العامة والدينية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، لتتناسب الإصلاحات مع طبيعة المرحلة الجديدة، لكن بعد أقل من عقد من السنوات اندلعت الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983–2005)، وتراجعت بنود الإصلاحات جراء مناخ الحرب فلم يكتب النجاح لهذه التجربة[2].

وفي عام 2005 إثر توقيع اتفاقية السلام الشاملة بين الحكومة السودانية وحركة التمرد (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ناقش المفاوضون إصلاحات القطاع الأمني ضمن الاتفاقية، وبروتوكولاتها الخاصة بالجوانب العسكرية مثل وضعية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى وإدماج أي قوات بخلاف القوتين الرئيستين الجيش الشعبي والجيش السوداني، إضافة إلى ذلك أشارت الاتفاقية إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة المدنية، ورفع القيود عن العمل السياسي ونشاط منظمات المجتمع المدني، وبدأ العمل خلال هذه المرحلة على الإطار الدستوري الذي أجيز بمسمى دستور السودان الانتقالي للعام 2005، الذي أكد على هذه الإصلاحات وعلى الحقوق والحريات، لكن بسبب أزمة غياب الثقة بين أطراف الاتفاقية(حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) تعذر تنفيذ الإصلاحات، لأن بنية التحالف الحاكم وقتها كانت تعيش في ظل أجواء الحرب، وعليه فإن إصلاح القطاع الأمني يكون عملية غير مكتملة، ولا تؤدي إلى حدوث التغيير، إذ تحتاج المؤسسات إلى إعادة توجيه ما كانت تقوم به ليتناسب مع مرحلة ما بعد الصراع، غير أن ذلك لم يحدث إبان

---

[1] عبدالمنعم سعيد، "**الصراع السوداني بين الأثر الإقليمي والمخرج الإصلاحي**"، آراء المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (أبوظبي، 28نيسان 2023) ص3.

[2] سعيد علي السفران المري، **إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما قبل الانتقال الديمقراطي في السودان**، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 15 آيار 2022)، ص1.

الشـراكة الانتقالية لغياب الإرادة السـياسـية وتباين المصـالح، ينطبق الأمر نفسـه على الفترة الانتقالية لعام 2019 في السودان، في ظل وجود المتمردين السابقين في الائتلاف الحاكم بموجب تنفيذ اتفاقية جوبا للسلام في تشرين الأول2020[1].

ويزخر في السودان مجموعة كبيرة من الحركات المسلحة، إذ لا يحتكر الجيش الوطني استخدام القوة، وتبرز المظالم التاريخية والخلافات حول قضـايا التهميش والعنصـرية والصـراعات على السـلطة والثروة في مناطق عديدة، وتُعدّ هذه المعضـلة من أهم أسباب استمرار عوامل عدم الاستقرار وكثرة المطالب الانفصـالية التي تضـغط بقوة على أفكار التوافق والوحدة الوطنية التي سعى إليها الشعب السوداني، وكانت فكرة تأسيس جيش وطني موحد في السودان تمثل أحد الأهداف التي سعت إلى تحقيقها ثورة كانون الأول 2018 واتخذت خطوات لتحقيق هذا الهدف، إذ تضـمن اتفاق جوبا للسـلام تأكيداً على دمج الحركات وقوات الدعم السـريع ضـمن الجيش الوطني، كما نص الاتفاق الإطاري الذي جاء عبر مشـاورات وورش عمل بين مكوني الحكم المدني والعسـكري على دمج هذه الحركات وقوات الدعم السـريع في إطار الإصـلاح الأمني والعسـكري، مع التأكيد على أهمية أن تصـبح المؤسسـة العسكرية مؤسسـة احترافية، وأن تبتعد عن العمل السياسـي، إذ يعود هذا الهدف أحد الأسـباب التي قادت إلى الوصـول إلى توافق بين عدد من أطراف المكون المدني والمكون العسكري، بعد أن أعلنت المؤسسة العسكرية استعدادها للابتعاد عن العملية السياسية والعودة إلى ثكناتها[2].

وبعد الإطاحة بحكم (عمر البشير) عن طريق انقلاب عسكري نتيجة ثورة شعبية في نيسان 2019، لم يكن تشكيل مجلس سيادة انتقالي في السودان العصا السحرية التي تحقق الاستقرار السياسي في ظل عرف تقاسم السلطة الذي زاد تعقيد الأمور هناك بدلاً من حلها، إذ كان عام 2021 مضطرب في السودان، ووصل الاضـطراب ذروته في أيلول حين أعلنت السـلطات السـودانية إحباط محاولة انقلاب عسـكرية، مؤكدة أن

---

[1] سعيد علي السفران المري، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "**الحركات المسلحة والصراع في السودان**"، تقديرات استراتيجية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: آيار 2023) ص2.

الانقلابين هم من فلول النظام ما قبل 2019 حاولوا السـيطرة على مباني تلفزيون الدولة والقيادة المركزية العسكرية[1].

ومنذ ذلك الحين تصـاعد التوتر بين العسـكريين والمدنيين، خصـوصـاً بعد أن بدأ القادة العسـكريون يطالبون بإجراء تغييرات تطال مناصـب المدنيين في مؤشـر جديد على وجود أزمة عدم اسـتقرار حقيقية في نظام تقاسم السلطة في السودان، ولم ينته الأمر عند المطالبات إذ شهدت البلاد تغييراً عسكرياً في 25 تشرين الأول 2021 قام عن طريقها الجيش السـوداني بانقلاب ضـد الحكومة المدنية، واعتقل ما لا يقل عن خمسـة من كبار الشخصيات في الحكومة السودانية، بمن فيهم رئيس الوزراء المدني (عبدالله حمدوك)، كما أبلغ عن انقطاع الإنترنت على نطاق واسـع، وفي اليوم نفسـه أعلن (عبدالفتاح البرهان) حل مجلس السـيادة، وفرض حالة الطوارئ، وإعفاء معظم وزراء حكومة (حمدوك)، وكذلك إعفاء حكام الولايات، وجرى اعتقال عدد كبير من المؤيدين للحكومة، ودعت مجموعات مدنية رئيسـة مثل تجمع المهنيين السـودانيين وقوى الحرية والتغيير إلى العصـيان المدني، ورفض التعاون مع منظمي الانقلاب، وأعلنت وزارتي الخارجية والإعلام السـوداني ومكتب رئيس الوزراء رفض الاعتراف بنقل السـلطة، وأشـاروا إلى أن الانقلاب جريمة، وأن (حمدوك) ما زال رئيسـاً للحكومة، ورفض الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدوي الاعتراف بالانقلاب، مما دفع الانقلابيين التراجع والإبقاء على (حمدوك) في منصبه حتى إعلان استقالته مطلع عام 2022 بسبب الأزمة السياسية الخانقة في البلاد[2].

توصـل الجيش تصـالح مع بعض المجموعات المدنية من خلال (الاتفاق الإطاري) الذي يعده خطوة مهمة نحو حل أزمة المرحلة الانتقالية في السـودان، وتم توقيع الاتفاق الإطاري في حفل أقيم في الخرطوم بمشـاركة ممثلين دوليين وإقليميين، يهدف للانتقال إلى حكومة مدنية وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية، وتم توقيع الاتفاق الإطاري بمشـاركة رئيس مجلس السـيادة قائد الجيش الفريق أول (عبد الفتاح البرهان) ونائبه (محمد حمدان دقلو)، وبعض الجماعات السـياسـية والدينية والأحزاب والنقابات والغرف المهنية، كما شـارك في حفل التوقيع جهات فاعلة دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة

---

[1] عبد العزيز عليوي العيساوي، "**انهيار تقاسم السلطة في السودان صراع العسكر يشعل فتيل السلطة**"، مقال، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد: 2023) ص6.

[2] عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص6-7.

الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا (إيغاد) والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[1].

ويتضمن (الاتفاق الإطاري) خمسة عشرة من المبادئ العامة حول وحدة وسيادة السودان، وتعدديته الثقافية والدينية واللغوية، والتأكيد على كونه دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية برلمانية تقوم على المواطنة والمساواة وتحمي حرية المعتقد والممارسات الدينية، والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وترسيخ مبدئية العدالة والمحاسبة والمشاركة المدنية، واستقلالية ومهنية مؤسسات الدولة القومية الوطنية، والتأكيد على جيش مهني قومي واحد ملتزم بالعقيدة العسكرية الموحدة وقائم بواجباته في حماية حدود الوطن والدفاع عن الحكم المدني الديمقراطي، وتأكيد العمل السياسي السلمي، وتجريم كافة أشكال اللجوء إلى العنف والتطرف والانقلابات العسكرية أو الخروج على الشرعية الدستورية وتقويض النظام الديمقراطي، واتباع سياسة خارجية متوازنة، ومكافحة الفساد وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة، ومدنية السلطة الانتقالية دون مشاركة القوات النظامية[2].

ويهدف الاتفاق الإطاري إلى تحديد مهام وسلطات الجيش في مجالي السياسة والاقتصاد، إذ إن الهدف في المجال السياسي، هو عدم منح الجيش السوداني فرصة للمشاركة في إدارة البلاد سواء في المرحلة الانتقالية أو في السنوات التالية، أما من الناحية الاقتصادية فينص الاتفاق الإطاري على ضرورة تركيز الجيش على المجالات المتعلقة بالإنتاج الحربي والذخائر العسكرية فقط، ويتم منعه من الانخراط في الأنشطة الاستثمارية والتجارية التي تقع ضمن اختصاص وزارة المالية، ومن ناحية أخرى يسعى الاتفاق لتحديد مهام وسلطات جهاز المخابرات على أنها جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى المؤسسات ذات الصلة، وألا تكون له سلطة إلقاء القبض أو الحجز أو امتلاك منشآت لهذا الغرض، وسيتم هيكلة الأجهزة الأمنية في

---

[1] كان دفجي أوغلو، "**الاتفاق الإطاري حول أزمة أدارة المرحلة الانتقالية في السودان**"، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، (تركيا، كانون الأول 2022)، ص3-4.

[2] عمر سمير، "**الاتفاق الإطاري في السودان: الأبعاد والمسارات المستقبلية**"، تقدير موقف، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، (كانون الثاني 2023)، ص6.

السودان ضمن أربع مؤسسات قانونية أساسية وهي القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والشرطة وجهاز المخابرات العامة[1].

ويعرف الاتفاق الإطاري الذي وقعته الجهات السياسية الفاعلة داخل البلاد، القوات المسلحة السودانية بأنها مؤسسة فوق سياسية تقوم بواجب حماية وحدة أراضي البلاد وسيادتها وأمنها وحدودها، وسيكون الرئيس السوداني هو القائد العام للقوات المسلحة، وتخضع جميع الإجراءات الاقتصادية للقوات المسلحة والمخابرات السودانية لسلطة ديوان المراجعة القومي بإشراف ورقابة وزارة المالية السودانية، بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد في الاتفاق على أن قوات الدعم السريع والحركات المسلحة المشاركة في اتفاق جوبا للسلام سيتم دمجها في القوات المسلحة، وبذلك سيتحقق ضمان إنشاء جيش محترف واحد في السودان في الفترة المقبلة[2].

وكان الجيش وقوات الدعم السريع تدعمان بعضهما إلى أن اختلفتا على توقيع الاتفاق الإطاري النهائي مع المجلس المركزي من قوى الحرية والتغيير، وهو الاتفاق الذي توصلتا له مبدئيا في 5 كانون الأول 2022، إذ يؤيد قائد قوات الدعم السريع (محمد حمدان دقلو) المعروف بـ(حميدتي) التوقيع على الاتفاق النهائي، بينما يؤجل قائد الجيش السوداني (عبد الفتاح البرهان) التوقيع إلى أن يقع الاتفاق على دمج قوات الدعم السريع في بنية الجيش، لأن (البرهان) سوف يفقد السلطة التي كان يتمتع بها لما كان رئيساً لمجلس السيادة، ولم يُعدّ حاكم على قائد قوات الدعم السريع الذي كان نائباً له، بل بات الاثنان على قدم المساواة، ليست هذه المساواة بين القيادتين فقط بل أيضاً بين الجيش والدعم السريع، فلم يعد الدعم السريع مهما كانت قيادته تحت سلطة قائد الجيش، فضلاً عن أن الاتفاق الإطاري يمنع الجيش من ممارسة الأنشطة التجارية ويستثني فقط الأنشطة المتعلقة بالصناعات الدفاعية، في المقابل لا يتطرق الاتفاق الإطاري إلى الفترات الزمنية التي تدمج خلالها قوات الدعم السريع في الجيش، ولا يشترط منع أنشطتها في استخراج الذهب والمتاجرة به[3].

---

[1] كان دفجي أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

[2] المصدر نفسه، ص9.

[3] "الجيش السوداني والدعم السريع: سياق الاقتتال واتجاهاته"، **تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات,(الدوحة:17 نيسان 2023)، ص2.

وقدرت قيادة الجيش أن الاتفاق الإطاري يفقدها السيطرة على الجناح المدني الذي سيتحكم في الأجهزة البيروقراطية للدولة وعلى قوات الدعم السريع، وإذا كانت السيطرة على الجناح المدني الذي يمثله المجلس المركزي من قوى الحرية والتغيير ليس صعبا، كما حدث في تشرين الأول 2021، لما أزاح (البرهان) حكومة (حمدوك) من السلطة، إلا أن فقدان السيطرة على قوات الدعم السريع يمثل تهديداً حقيقياً لمكانة الجيش، لأنه لم يُعدّ بمفرده وإنما بات في مواجهته جيش آخر هو قوات الدعم السريع، ولم يكن الخلاف حول الاتفاق الإطاري بين (البرهان وحميدتي) إلا تعبيراً عن التغير في موازين القوى بين الجيش وقوات الدعم السريع، إذ سعى كل منهما إلى تعزيز حظوظه في تحقيق أكبر المكاسب من مرحلة التحول السياسي التي تشهدها البلاد[1].

ورفع (حميدتي) من عدد قوات الدعم السريع فباتت نحو (100) ألف مقاتل حسب بعض التقديرات، وجهزها بأسلحة خفيفة ومدفعية ومركبات مدرعة، وتمكن من استغلال بعض مناجم الذهب وتصدير كميات بلغت نحو (4,6) مليارات دولارات لدولة في الشرق الأوسط حسب تقرير خبراء الأمم المتحدة، ونسج شبكة علاقات إقليمية دولية، فشارك في الحرب باليمن لمساندة السعودية والإمارات، ورحب بإنشاء قاعدة بحرية روسية بالسودان، وكان قد زار موسكو والتقى وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في شباط 2022، واتفقا على ترقية التعاون بينهما في مجال الطاقة والمعادن والزراعة، وذكر تقرير لخبراء الأمم المتحدة أن قوات الدعم السريع تتعاون مع (مجموعة فاغنر) في دارفور، وفي شهر شباط 2023 التقى (لافروف) بـ(حميدتي) في الخرطوم، وتم نقل كميات كبيرة من الذهب من السودان إلى روسيا لدعم (بوتين) في تمويل الحرب في أوكرانيا، وفي بداية 2022 زار (حميدتي) إثيوبيا والتقى رئيس الوزراء (آبي أحمد) رغم أن العلاقات متوترة بين البلدين بشأن الحدود وسد النهضة[2].

وفي المقابل سعى رئيس مجلس السيادة السوداني (عبد الفتاح البرهان) لتوسيع القاعدة الداعمة له داخليا، بالدعوة إلى توسيع المشاركة السياسية لبقية القوى التي لا توجد في المجلس المركزي للحكم، وخارجيا سعت قيادة الجيش من خلال القبول بتسليم الحكم لقوى مدنية برعاية دولية إلى الحصول على شرعية دولية، ومساعدة مالية واقتصادية تخفف من أسباب التذمر التي جعلت السودانيين يريدون تغيير الأوضاع القائمة،

---

[1] المصدر نفسه، ص3-4.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص4.

وانخرطت قيادة الجيش في اتفاقية إبراهام للتطبيع مع (إسـرائيل)، من أجل الاسـتعانة بها لترويج له بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بالحصـــول على دعم الدول العربية التي روجت لاتفاقات إبراهام وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، وقد زار وزير خارجية (إسرائيل إيلي كوهين) في الخرطوم بداية شهر شباط 2023 واتفق مع (البرهان) على المضـي قدماً في إجراءات التطبيع، وأشـرف (البرهان) كذلك على القوات العسـكرية المشـــاركة في حرب اليمن بجنب الســـعودية والإمارات خلال عهد (البشـــير) فحظي بتقدير البلدين، وزار (البرهان) روسيا في تشرين الأول 2019، وصرح بأن النقاشات مستمرة مع موسكو حول إنشاء قاعدة بحرية روسـية في السـودان، وتربط (البرهان) بمصـر علاقات وثيقة فلقد التقى بالرئيس (عبد الفتاح السـيسـي) في القاهرة نهاية أيلول 2022، واتفقا على أن أمن البلدين لا يتجزأ[1].

أن تنامي قوة الطرفين جعلت قيادة الجيش تخشى من تحول الدعم السريع إلى جيش مواز غير تابع لها، ورأت أن السيطرة عليه ما دامت تسيطر على مقاليد الأمور في البلاد ولم تسلمها للمدنيين، ومن جانب آخر هناك تنافس بين (البرهان وحميدتي) على تحصـيل أكبر المكاسـب من عملية التحول السـياسـي، وقد اتضـح أنهما يؤديان دور رئيس الدولة المقبل، كما برز من خلال توالي زياراتهما الخارجية أو الموضـوعات التي يناقشـونها مع قادة الدول، وهي أنشـطة من المفترض أنها ليسـت من مهامهما العسـكرية وإنما من مهام السياسيين[2].

ثالثاً: أبعاد سياسية: تسيطر على العلاقة بين (حميدتي والبرهان) حالة من عدم الثقة، إذ خضعت التوافقات المؤقتة بين الطرفين لحســـابات براغماتية، وبالتالي هناك تخوفاً متبادلاً من الجانبين بشـــأن رؤية كل منهما للمستقبل السياسي للبلاد، ومن بين المشاهدات الدالة غياب (حميدتي مع البرهان في بيانه)، أو حتـــى فـــي وقـــت لاحق له يدل على أن هناك توافقاً تم في هذا الإطار، بل على العكس من ذلك ظهر (حميدتي) في غرب البلاد وهو يوقع اتفاق مصـــالحة بين القبائل العربية والمســـاليت (غير العربية)، مما أدى إلى اتســـاع الفجوة بين الطرفين، إذ تقوم خطة (حميدتي) على استعادة الثقـــة مـــع المكونات المدنية في الخرطوم، من خلال تقويض الجدل حول قوات الدعم السريع، الذي أشار إليه بأن هناك من يسعى إلى شيطنة هذه القوات،

---

[1] المصدر السابق، ص4-5.

[2] المصدر نفسه، ص5.

بالإضـــافة إلى مســـاعي التقارب مع مكونات أخرى في إقليم دارفور، وبالتالي فإن أولوية (حميدتي) هي بناء تكتل واسع، وتفادي تحميله مسئولية الصدام مع العسكريين[1].

وبدأ الخلاف السـياسـي بين الرجلين بعد الانقلاب الذي دبره على الحكومة المدنية في تشـرين الأول 2021، حين أعاد (البرهان) عناصـر نظام (البشـير) إلى مواقع حسـاسـة في السـلطة، وهو ما اعترض عليه (حميدتي) الذي يعتبره الإسلاميون خائناً، لأنه طعن (البشير) من الخلف، ويبادلهم (حميدتي) إحساس العداء، غير أن فشـــل انقلاب تشـــرين الأول 2021 في تشـــكيل حكومة طوال أكثر من عام، وتردي الأوضـــاع الاقتصـــادية والأمنية في البلاد، دفع الأطراف المختلفة من عســـكريين ومدنيين إلى توقيع اتفاق إطاري في كانون الأول 2022 الذي لقي قبولاً واسـعاً بين المدنيين وأطراف مهمة ومؤثرة من المجتمع الدولي والإقليمي، ورغم أن (البرهان وحميدتي) وقعا هذا الاتفاق، الذي يقضـي بنقل السلطة إلى المدنيين وعودة العسكريين إلى ثكناتهم، فقد ظهر خلاف جديد هو الأقوى بين الجيش وقوات الدعم الســـريع حول تنفيذ أحد بنود الاتفاق الإطاري المتعلق بالإصـــلاح العســـكري ودمج قوات الدعم الســـريع في الجيش، واختلف الطرفان حول عدة قضـــايا أهمها من يتولى هيئة القيادة الجديدة الموحدة، فبينما طالب (حميدتي) أن يرأس الهيئة رئيس الدولة المدني المرتقب، طالب (البرهان) بأن يرأســـها قائد الجيش، كما طالب (حميدتي) بالتخلص من الضـــباط الموالين للإسـلاميين في الجيش بالتزامن مع دمج قواته فيه، وتطور الصـراع بشـكل متسـارع حتى وصـل حد الصدام المسلح الذي وصف فيه (حميدتي) صديقه القديم (البرهان) بأنه (مجرم وكاذب)، بينما وصف الجيش قوات الدعم السريع بأنها ميليشيا متمردة، بعد أن كان يصفها بأنها جزءً لا يتجزأ من القوات المسلحة، بل هي ولدت من رحم الجيش[2].

ومن الخلافات السـياسـية بين الطرفين حول الفترة الانتقالية، فـــ(البرهان) يريد تعطيل تنفيذ الاتفاق الإطاري بقدر المسـتطاع، بحجة الوصـول إلى إجماع من القوى الوطنية على تنفيذه، في محاولة منه لعرقلة التحول الديمقراطي الذي سوف ينقل السلطة إلى المدنيين، في حين أن (حميدتي) يريد استعجال هذا التحول،

---

[1] أحمد أمل، "**أزمة السودان المتجدد بين الانتقال السياسي المتعثر والعنف المتصاعد**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (القاهرة: تموز 2022)، ص11.

[2] أحمد يونس ومحمد أمين ياسين، "التوازن العسكري بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»"، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، العدد16210، 2023/4/16.

بعد أن حدث تقارب بينه وبين بعض عناصـــر المكون المدني، وهو ما فســـره البعض برغبة (حميدتي) في الانقضـاض على السلطة من خلال التحالف مع بعض القوى المدنية، هذا التقارب أقلق (البرهان) وكبار قادة الجيش الذين يرون في هيمنة (حميدتي) على السلطة في المستقبل تهديداً أمنيا، لاسيما إذا ما كانت السلطة مصحوبة بقوات عسكرية مستقلة عن الجيش[1].

ومن الخلافات بين الطرفين صراع السلطة فـــ(البرهان) يحاول هندسة مشهد ما بعد تسليم السلطة للمدنيين، وهو الأمر الذي حاول عرقلته بالانقلاب في 25 تشـــرين الأول 2021 ثم بالمماطلة في تنفيذ الاتفاق الإطاري الأخير، و(حميدتي) يريد استغلال التحول الديمقراطي للوصول إلى قمة السلطة مع الاحتفاظ بكامل قوته العسكرية، ويعتقد أن (البرهان) سوف يتنحى من قيادة الجيش عقب تسليم الحكم للمدنيين، ولكن هذا الخيار لم يعد مطروحاً، وســـوف يحتفظ (البرهان) بمنصـــب القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المســـلحة، ومما زاد من مخاوف (حميدتي) الذي يُعدّ ذلك خطوة تمثل احتواء ناعماً لقواته، ويرى أن القائد العام للجيش خلال فترة الاندماج ينبغي أن يكون الرئيس المدني للدولة وهو ما يرفضـــه الجيش، ويهدف (البرهان) من وراء إعادة تشكيل المجلس الأعلى إلى تقليص نفوذ (حميدتي) الذي يستخدم منصبه السيادي والدستوري في تحركاته الداخلية والخارجية بوصفه الرجل الثاني في الدولة، وفي هذا السياق منع (حميدتي) من الوصول إلى التقارير الأمنية والدبلوماسية والجنائية التي كان يتلقاها بصورة روتينية، وسحب منه ملف السلام ليتولاه (البرهان) بنفسه، وعلى الجانب الآخر يفكر (حميدتي) في الانتخابات كوسيلة للوصول إلى هرم السلطة، ولهذا شرع في تكوين تحالف يعتمد على أعيان القبائل وزعماء الطرق الصوفية، بالإضافة إلى تحالف آخر يتكون من بعض مكونات القوى المدنية الفاعلة في الفترة الانتقالي، وحســـم (حميدتي) خياراته بالتحالف مع فصـــيل من تحالف الحرية والتغيير المجلس المركزي، وفي المقابل تغيرت لغة تحالف الحرية والتغيير المناوئة (للبرهان) تجاه (حميدتي)، والتي يعتقد أنها توصـلت لتفاهمات معه تقضـي بجعله حارسـا للحكم المدني، عبر تبني مطالبه في تطويل أمد دمج قواته في الجيش، بل ووصـــل الأمر إلى حد الإقرار بوجوب رعاية المصالح السياسية والاقتصادية للدعم السريع، وأثارت هذه التفاهمات مخاوف (البرهان) وقادة

[1] "الصـراع المسـلح بين الجيش السـوداني وقوات الدعم السـريع الأسـباب والمواقف والمألات المحتملة"، **منتدى الدراسـات المستقبلية**، (أبريل 2023)، ص3.

الجيش الذين يخشون من حدوث صراعات بين القوى المدنية في المستقبل، وانقضاض قوات الدعم السريع على السلطة والحلول محل الجيش[1].

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية لصراع العسكري على المجتمع السوداني

في ظل المواجهات المسلحة الدائرة حالياً بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تتزايد حالة القلق من تأثير الصراع على الاقتصاد السوداني الذي ظل يعاني من أزمات متفاقمة، فبعد أن قادت حكومة (عبدالله حمدوك) (2019–2021) خطة لتنفيذ إصلاحات هيكلية بإشراف صندوق النقد الدولي، نجحت بعدها في الحصول على تعهدات بإسقاط جزء كبير من الديون الخارجية السودانية، وتخفيضها من نسبة (163%) من الناتج المحلي السوداني إلى نسبة (14%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد إنجاز التعهدات، جاءت أحداث تشرين الأول 2021 وما تلاها وصولاً إلى المواجهة المباشرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لتؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية، مع تزايد الشكوك في قدرة الاقتصاد السوداني على العودة لمسار النمو، وقد ينذر ذلك بوضع اقتصادي خطر يترتب عليه وضع إنساني أشد خطراً، إذ يمثل الاقتصاد الرقم الأهم في معادلة تحرك الشارع السوداني، فمظاهرات 2018 ضد الرئيس السابق (عمر البشير) كانت في الأساس احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز، وقد صنف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التدهور الاقتصادي أحد أبرز التهديدات التي تواجه السودان عام 2023[2].

وأدت أزمة تشرين الأول 2021 في السودان إلى تعليق البنك الدولي مساعدات بنحو (500) مليون دولار كانت مخصصة لدعم ميزانية البلاد، كجزء من تعهد بمنح قدرها (2) مليار دولار، كما أوقف صندوق النقد الدولي تمويلًا بنحو (150) مليون دولار، بعد أن وافق في حزيران 2021 على برنامج قروض بقيمة (2,5) مليار دولار، فيما علقت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات بحوالي (700) مليون دولار، ونتج عن ذلك تراجع قيمة الجنيه السوداني بنحو (40%) خلال 5 أشهر فقط، وخسارة استثمارات خارجية بأكثر من

---

[1] علي سعدي عبدالزهرة جبير، "**السودان ضحية حميدتي والبرهان**"، تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد، 25 نيسان 2023) ص5–6.

[2] الاقتراب من نقطة اللاعودة: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، **مركز الأمارات للسياسات**، وحدة الدراسات الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني https://epc.ae/ar/details/brief/alaiqtirab-min-nuqtat-alla-awda-altadaeiat-alaiqtisadia-lilsirae-fi-alsuwdan، 2023/4/18.

(35) مليار دولار في مجالات مثل الصناعة والزراعة، وحاولت الحكومة السودانية استكمال برنامج صندوق النقد الدولي من خلال رفع الدعم النهائي على المحروقات في عام 2022، والذي نتج عنه ارتفاع كبير في مستوى التضخم كان من المخطط أن يسيطر عليه بحلول نهاية عام 2023، مع إحداث نمو اقتصادي إيجابي للمرة الأولى منذ فترة طويلة، ويُعدّ التضخم من المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد السوداني، إذ ارتفع في عام 2022 إلى أكثر من (154%) وفي كانون الثاني 2023 بلغ التضخم السنوي نحو (83%) ثم تراجع إلى (63,3%) في شباط 2023، فيما يعود الناتج المحلي الإجمالي السوداني من بين الأضعف في المنطقة، إذ لم ينمو سوى مرة واحدة خلال السنوات الخمس الماضية، وفي ظل تدهور قيمة عملته، وارتفاع الأسعار عالمياً نتيجة للأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، سجل السودان خلال عام 2022 أعلى عجز في ميزانه التجاري منذ عام 2012، وبالتالي يُعدّ السودان من الدول الأشد فقراً رغم أنه ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، لكن إنتاجه يعتمد على قطاع التعدين الأهلي بنحو (80%) وهذا القطاع غالباً ما يهرب أكثر من(70%) من إنتاجه للحصول على أسعار أعلى من الأسعار الحكومية[1].

واتجه الاقتصاد السوداني مرة أخرى نحو الانهيار الاقتصادي على خلفية الأوضاع السياسية والعسكرية غير المستقرة، فقد تراجعت الصادرات بأكثر من (85%) في كانون الثاني 2023 وفقاً لبيانات البنك المركزي السوداني، إذ أدت التوترات المستمرة في الشارع خلال السنوات الأخيرة والتظاهرات المتكررة إلى التأثير السلبي على بعض المنافذ البحرية والبرية، وإلى الحصار الذي أفضى إلى تقييد صادرات السلع، كبذور السمسم والفول السوداني والقطن والصمغ العربي التي تجلب العملة الصعبة للدولة، والتي تشتد إليها الحاجة في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة، وبحسب بيانات البنك المركزي السوداني فإن السودان قد صدر في كانون الثاني 2023 ما قيمته(43,5) مليون دولار فقط من السلع، بانخفاض حاد عن (293) مليون دولار في كانون الأول 2022، رغم كون ذلك الشهر هو ذروة موسم التصدير الزراعي في الدولة، وجدير بالذكر أن تقلص الصادرات لم يكن وليد التوترات السياسية الأخيرة بين العسكر فقد شهدت صادرات السودان

[1] وحدة الدراسات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

من السلع تراجعاً كبيراً من (10,19) مليار دولار في عام 2011 إلى (4,28) مليار دولار في عام 2021[1].

وأدى الصراع العسكري بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى خسائر في البنية التحتية، إذ تشير التقديرات بتضرر البنية التحتية للمياه والكهرباء والاتصالات، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وإمدادات المياه في أكثر من (40%) من أحياء ومناطق الخرطوم، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالمنازل والأعمال التجارية التي تعرضت للنهب أو التدمير، وفي قطاع الصناعة تعرضت أكثر من (400) منشأة تعمل في مجالات مختلفة، أبرزها مجال الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات المرتبطة بقطع غيار وتجميع السيارات للتخريب والدمار، وخرجت تماما عن الخدمة في الخرطوم، بسبب الفوضى المصاحبة للقتال الدائر بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما ستكون له عواقب وخيمة على آلاف الأسر التي ستفقد مصادر رزقها، وتشير التقديرات إلى أن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاعي الصناعة والمصارف تقدر بنحو (4) مليارات دولارات، كما أن إصلاح التخريب الذي تعرضت له المنشآت سيحتاج إلى سنوات طويلة، وسط توقعات بأن ترتفع هذه الخسائر بشكل كبير إذا لم يتوقف القتال [2].

ويعتمد الاقتصاد السوداني على تصدير النفط بصفته مصدرا رئيسيا للدخل في البلاد، ويُعدّ نفط الجنوب الذي يقدر بنحو (100) ألف برميل يوميا عنصرا فاعلا آخر في المعادلة، إذ يتم خط أنابيب إلى البحر الأحمر لتصديره عبر الخرطوم بالقرب من الانفجارات والاشتباكات المسلحة المتواصلة، مقابل رسوم محددة، وبالتالي فإن أي ضرر قد يلحق بخط الأنابيب أو أي تعطل في الإمدادات، سيتسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد السوداني، ولن تقف هذه الخسائر عند حدود خسارة رسوم مرور صادرات نفط الجنوب، بل تتعداها لما هو أبعد، إذ إن الصراع الدائر قد يدفع دولة جنوب السودان إلى تكثيف جهودها للبحث عن بدائل للموانئ السودانية لتصدير النفط، وهو ما تسعى إليه بالفعل بعد أن عطلت احتجاجات عام 2021 في شرق

---

[1] سهير الشربيني، التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.interregional.com/، 2023/4/27.

[2] هايدي الشافعي، "**التداعيات الاقتصادية للصراع المسلح في السودان**"، مقال تحليلي، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023) ص2.

السودان، صادرات النفط من جنوب السودان، وإزاء تلك التوترات المتعاقبة صرح مسئولون في الجنوب بأنهم اشتروا أرضاً في جيبوتي لبناء محطة تصدير جديدة[1].

وتسببت الحرب انخفاض في قيمة العملة السودانية وشح الوقود، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية ارتفاعا قياسيا، وسط ندرة في بعض المواد الغذائية، وصعوبة الحصول على البعض الآخر نتيجة إغلاق جزء من المحال التجارية بسبب الصراع، وهو ما يفاقم مأساة السكان السودانيين، إذ قفزت أسعار السلع الأساسية خلال أيام قليلة بنسبة تتراوح بين (30 إلى 300%) وسط نفاد المخزون، فعلى سبيل المثال في بعض المناطق ارتفع سعر السكر بنسبة تصل إلى (50%) عما كان عليه قبل نشوء الصراع المسلح، وزيت الطعام بنسبة (45%) والخضروات بنسبة (60%) واللحوم بنسبة (30%) والطحين بنسبة(5%)، وعلى الرغم من أن الزيادة في سعر الطحين ليست كبيرة، إلا أن أزمة الخبز تفاقمت في البلاد، مما يضطر السكان للاصطفاف أمام المخابز في طوابير طويلة لعدة ساعات للحصول على الخبز، يرجع ذلك إلى إغلاق العديد من المخابز أبوابها سواء بسبب الاشتباكات، أو نفاد مخزونها من الدقيق، بينما لا تعمل المخابز الأخرى بكامل طاقتها بسبب تذبذب التيار الكهربائي[2].

ويعاني السكان من أزمة سيولة نقدية بسبب إغلاق البنوك التجارية والانقطاعات المستمرة التي تشهدها الخدمة المقدمة عن طريق تطبيق (بنكك) الذي يعتمد عليه الناس بشكل متزايد في فتح محفظة إلكترونية لدفع الفواتير، إلى جانب تأخر صرف رواتب بعض الموظفين، الأمر الذي يفاقم شعورهم بالأزمة ويجعلهم يواجهون ظروفاً معيشية قاسية تجعلهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم من السلع الأساسية، وفي ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قدرة الموطنين على تحمل التكاليف، يتوقع برنامج الأغذية العالمي (الفاو) أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان بمقدار (2 مليون إلى 2,5 مليون) شخص على الأقل، ليبلغ إجمالي (19) مليون شخص في جميع أنحاء السودان، على أن تشهد ولايات غرب دارفور وغرب كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وشمال دارفور أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعني أن اثنين من كل خمس سودانيين سيعانون من انعدام الأمن الغذائي

---

[1] المصدر السابق، ص2-3.

[2] هايدي الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

بحلول تشـــرين الأول 2023، إلى جانب مئات الآلاف من الســـودانيين الذين من المنتظر أن يحتاجوا إلى مساعدات غذائية مع دخول فصل الصيف وانتشار الفيضانات في بلد متضرر بشدة من التغيرات المناخية[1].

ووفق تقديرات الخبير الاقتصـــادي الســـوداني الدكتور (محمد الناير) فإن خروج مطار الخرطوم من الخدمة، عطل نسبة (5%) من إجمالي الصادرات والواردات السودانية البالغة في مجملها (15) مليار دولار، وأفقد الخزانة السودانية صادرات الذهب التي تعادل (50%) من الصادرات بقيمة ملياري دولار، فضلاً عن تدهور كبير جداً سعر الجنيه السوداني أمام الدولار خلال 4 أعوام من عمر الفترة الانتقالية، إذ انخفض من (45 و55 جنيهاً إلى 600 جنيه) حالياً سعراً متوسطاً جرى الاستقرار عليه لسعر الصرف للعملة السودانية، وقال (الناير) (إذا تمددت الحرب، وانتشـــرت واتســـعت دائرتها، فمن المؤكد أن الاحتياطي المحلي الإجمالي سيتأثر، كما سيتفاقم التضخم، وسينهار سعر العملة السودانية... حتى الآن هناك 16 ولاية في السودان لم تتأثر مباشرة بهذه الحرب بشكل مباشر، مثل ولايات شرق السودان بما فيها القضارف وكسلا وبورتسودان وولاية نهر النيل، لأنها تؤمن الطرق من موقع الموانئ إلى العاصمة الخرطوم، إذ إن الموانئ البحرية لم تتأثر بعد، مما يعني أنه لن تكون هناك إشكالات فيما يتعلق بحجم الصادر والوارد، إلا إذا تعطلت الطرق المؤدية إلى العاصمة السودانية الخرطوم)[2].

وحول ما يتعلق بصادرات الذهب التي تشكل (50%) من مجمل الصادرات السودانية، أنها ستتأثر لأن صـــادراته تحدث عبر الطيران الذي بدا متوقفاً، غير أن الصـــادرات الأخرى التي تجري عبر ميناء بورتسودان ربما لا تواجه إشكالات بحكم أن الحرب تدور حالياً في رقعة جغرافية ضيقة، وهي منطقة الخرطوم وسط وجنوب العاصمة في مواقع القصر الرئاسي والقيادة العامة للجيش ومطار الخرطوم الدولي، وأكدت الاقتصادية (سمية سيد) أن الاقتصاد السوداني يشهد تدهوراً ملحوظاً منذ سنوات، وهو أحد أسباب سقوط النظام السابق جراء تدهور المعيشة وزيادة معدلات التضخم وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وأن هذا التدهور

---

[1] المصدر السابق، ص4.

[2] نقلاً عن فتح الرحمن يوسف، "الخزينة السودانية مهددة بفقدان ملياري دولار من عائدات الذهب"، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4290701، 2023/4/24.

استمر حتى بعد ثورة كانون الأول لفشل الحكومة الانتقالية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم إقرار سياسات مشجعة للمنتجين[1].

وتزامن اندلاع الصراع العسكري في السودان مع انتهاء عمليات حصاد الصمغ العربي التي تبدأ في شهر تشرين الثاني وتنتهي في منتصف نيسان، إذ يقوم المنتجون في هذا التوقيت ببيع ما لديهم من صمغ، ولكن مع تفجر الصراع بات المنتجون غير قادرين على الوصول إلى الأسواق بسبب عصابات النهب التي انتشرت بكثافة، فضلاً عن أن جزءً من المنتجين لم يتمكنوا بسبب الصراع من الذهاب إلى مزارعهم للقيام بالمرحلة النهائية من الحصاد، وهو ما سيضر بالأشجار ويضعف إنتاجها في الموسم القادم، بالإضافة إلى ذلك تسبب الصراع في خفض سعر الصمغ العربي، ولا أحد يرغب في الشراء خشية تطاول أمد الحرب والتعرض لخسائر مادية، وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصمغ العربي يستوعب حوالي (5) ملايين سوداني، لكن عدد الذين يعتمدون عليه كمصدر دخل رئيسي يصل إلى (2) مليون شخص، هؤلاء سيتضررون بشكل مباشر من آثار الحرب، والجدير بالذكر أن صادرات السودان من الصمغ العربي تصل إلى حوالي (97) مليون دولار أمريكي سنوياً، لكن عمليات التصدير إلى الخارج قد توقفت تماما بسبب الصراع الدائر في البلاد[2].

إن اندلاع النزاع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع واتساع رقعته، سيكبدان الاقتصاد السوداني وخزانة الدولة خسائر كبيرة تجهز على سعر الصرف، وتزيد من متوسط معدلات التضخم التي بلغت نسبتها (600%)، فضلاً عن أن السودان يعاني كثيراً من ارتفاع معدل الفقر الذي يتجاوز نسبة (46,5%)، وارتفاع معدل البطالة الذي يتجاوز نسبة (36,3%)، إذ بلغ عدد العاطلين في سوق العمل (10,3) مليون عاطل، ولسنوات طويلة ظل السودان واحدا من أكثر 10 دول في العالم فسادا، ولكن مؤخرا خرج من هذا التصنيف، ليس بسبب جهوده في مكافحة الفساد، ولكن بسبب ممارسات الفساد بمعدلات أعلى في دول أخرى، ووفق بيانات مؤشر مدركات الفساد لعام 2022، أتى السودان في الترتيب (162 من بين

[1] المصدر السابق.

[2] هايدي الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص5.

180 دولة) شملها المؤشر، وحصل على (22 درجة من درجات المؤشر الـــ100) وفي ظل استمرار النزاع المسلح سوف يزداد الفساد ضراوة[1].

وإن الصـراع العسـكري في السـودان كان لها تداعيات اقتصـادية على دول الجوار الإقليمي، إذ يعد السـودان مصـدراً لعدد غير قليل من المنتجات، وبالتالي فأن الصـراع الحالي يخلق مشـاكل اقتصـادية لهذه الدول في حالة تعطل الإمدادات من السـودان، إذ تتمثل الصـادرات الرئيسـية للسـودان في الذهب (بأكثر من 50% من إجمـالي الصـــادرات)، والوقود (10%)، والبـذور الزيتيـة (18%)، والحيوانـات الحيـة (7%)، بالإضافة إلى اللحوم المجمدة والسمسم والفول السوداني والصمغ العربي، وجميعها سلع مهمة قد يؤثر نقصها سلباً على رفاهة دول الجوار، ويؤدي إلى حدوث انتكاسات اقتصادية، وعلى رأسهم جنوب السودان وأفريقيا الوسـطى التي تعتمد على (70%) من السـلع الغذائية المنتجة في السـودان، مثل السـكر والدقيق ومعجون الطماطم وزيوت الطعام وغيرها، ومصـر التي تُعدّ من أهم الشركاء التجاريين للسودان سواء في الاستيراد أو التصـدير، ويُعدّ السودان بوابة لنفاذ الصـادرات المصـرية إلى أسواق دول حوض النيل وشرق أفريقيا، وتشير البيانات الرســمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصـــر ودول حوض النيل في عام 2021 بلغ نحو (2,262) مليار دولار، ومع اسـتمرار الصـراع سـيتأثر حجم التبادل التجاري، وهو ما يضـيف عبء على الصـادرات المصـرية للقارة الأفريقية، ويؤخر من تحقيق هدفها الاسـتراتيجي المتمثل في الوصـول بالصـادرات المصرية لأفريقيا إلى (100) مليار دولار[2].

وأدى الاضطراب في حركة التجارة بين السودان وجيرانه، نتيجة الصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلى إعاقة وصول صادرات الغذاء الأساسية من السودان إلى البلدان المجاورة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسـعار تلك السـلع، فعلى سـبيل المثال في بعض بلدات أفريقيا الوسـطى تضـاعف سـعر العديد من السـلع بمقدار الضـعفين، فمثلًا أرتفع سـعر كيس السـكر الذي يزن (50 كلجم من 40 ألف فرنك (70 دولارًا)، قبل اندلاع الصـــراع، إلى حوالي 80 ألف فرنك (140 دولارًا)، وبالقرب من حدود تشـــاد مع

---

[1] ثامر محمود العاني، "تداعيات النزاع في السـودان على الاقتصـاد"، **صـحيفة الشـرق الأوسـط**، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4319816، 2023/5/10.

[2] هايدي الشـافعي، "التداعيات الاقتصـادية الإقليمية للصـراع في السـودان"، **المركز المصـري للفكر والدراسـات الاسـتراتيجية**، على الموقع الالكتروني https://ecss.com.eg/34834/، 2023/6/22.

السودان ارتفع سعر كيلو الذرة الرفيعة بنسبة (50%) خلال أسبوع واحد من اندلاع الصراع، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والضغوط على معيشة المواطنين في دول الجوار السوداني، ويهدد بتفاقم انعدام الأمن الغذائي في منطقة تواجه أصلًا أسوأ أزمة إنسانية منذ عقود، بالإضافة إلى ذلك أدت صادرات الخرطوم دوراً حيوياً في الأمن الغذائي للعديد من دول المنطقة، إذ يُعدّ السودان مصدراً أساسياً للحوم للعديد من الدول العربية والأفريقية، ويمتلك أكثر من (100) مليون رأس من الماشية، بالإضافة إلى امتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة تقدر بنحو (170 مليون فدان)، أي ما يعادل حوالي ثلثي مساحة السودان، فضلًا عن الوفرة المائية التي يتمتع بها السودان، وقد دفعت هذه الوفرة في الموارد العديد من دول المنطقة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي نحو الاستثمار في السودان، سواء من خلال استيراد اللحوم الحية والمجمدة والحبوب، أو عن طريق إنشاء مزارع على أرض السودان يذهب إنتاجها للدول المستثمرة، وعلى رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر[1].

وإن الاستثمارات السعودية والإماراتية في إطار حرص تلك الدول على دعم أمنها الغذائي، إذ تتركز أغلبها في قطاع الزراعة، وتشير تقديرات إلى أن الاستثمارات السعودية في السودان خلال الـ10 سنوات الماضية بلغت حوالي (35) مليار دولار يأتي معظمها في القطاع الزراعي، بنحو (250) مشروعاً زراعياً، بالإضافة إلى ذلك تجاوزت استثمارات الإمارات في السودان (7) مليارات دولارات، وأيضا تتركز غالبيتها في القطاع الزراعي، فضلاً عن إعلان الإمارات عزمها ضخ استثمارات جديدة تقدر بنحو (6) مليارات دولارات لبناء ميناء جديد في السودان على البحر الأحمر، وهو استثمار مرتبط بتأمين أمنها الغذائي، إذ تعتمد استراتيجية الأمن الغذائي للإمارات على عدد من المسارات، من بينها السيطرة على موانى الدول التي تستورد منها الغذاء لضمان عدم توقف الإمدادات[2].

ووصل عدد المشروعات المصرية بالسودان لحوالي (229) مشروعاً، برأس مال بلغ حوالي (10,8) مليارات دولارات خلال الفترة (2000 –2013)، إلى جانب مشروعات الربط البري والبحري والكهربائي بين البلدين، فضلاً عن المشروعات والاستثمارات الصينية في السودان التي تجاوزت (5) مليارات دولارات، والاستثمارات الكويتية بحوالي (6) مليارات دولارات، والقطرية بنحو (4) مليارات دولارات، ويهدد استمرار

[1] هايدي الشافعي، التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر نفسه.

القتال بتوقف العمل في المشروعات المشتركة، وهروب الاستثمارات من السودان، مما تكون له انعكاسات سلبية على اقتصاد السودان من جهة واقتصاد الدولة الشريكة من جهة أخرى، إذ تشير تقديرات إلى أن النزاع العسكري المشتعل في السودان أدى إلى خروج ما يقدر بنحو مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المشارة خلال الأيام العشر الأولى من اندلاع الصراع، ومن المرجح أن يؤدي الصراع إلى خروج ما يفوق (20) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، وأن استمرار الاشتباكات بين طرفي الصراع بالسودان يثير مخاوف حقيقية حول مستقبل هذه الاستثمارات والمشروعات المشتركة[1].

المطلب الثالث : التداعيات الإنسانية والاجتماعية للأزمة السودانية

تدهورت الأوضاع الإنسانية في السودان بشكلٍ عام، وفي العاصمة الخرطوم بشكلٍ خاص مع تفجر الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف شهر نيسان 2023، وقد تسبب الصراع في مقتل المئات من المدنيين ووقوع آلاف من الجرحى، ولقد عانى السودان من أزمات إنسانية منذ فترات طويلة، نظراً للنزاعات المتعاقبة التي تعرض لها، مثل أزمة دارفور وأزمة حرب جنوب السودان التي أفضت إلى انفصال جنوب السودان كدولة مستقلة، إلى جانب ذلك شهد السودان حراكاً ثورياً انتهى في نيسان 2019 بخلع الرئيس السابق (عمر البشير) عقب ثلاثة عقود من الحكم، ومع اندلاع الصراع المسلح بتاريخ 15 نيسان 2023 نتيجةً لتغير موازين القوى العسكرية التي شاركت في تشكيل مشهد ما بعد الثورة، تقلص الفضاء الإنساني إلى حدٍ كبير، فتعرض المدنيون إلى أضرار هائلة، وقتل عدد من العاملين في المجال الإنساني، وخرج القطاع الصحي برمته من العمل وتقديم الخدمات الضرورية، وانسحبت المنظمات الدولية لاسيما وكالات الأمم المتحدة من مواقعها بفعل القتال الدائر[2].

وتقع الأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان على خلفية أزمة اقتصادية طويلة الأمد، ونزاعات سابقة في بعض أجزاء البلاد، إذ يحتاج ثلث السكان بالفعل إلى المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى النزوح واسع النطاق، وأدى الصراع العسكري إلى حد من قدرة ملايين الأشخاص على الحصول على الغذاء والمياه والنقود والوقود وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، كما أدى ارتفاع مستوى عدم استتباب الأمن

---

[1] هايدي الشافعي، التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان، مصدر سبق ذكره.

[2] عبد الفتاح محمد الهاشمي ووديع العرابيد، "**الحيلولة دون انحسار الفضاء الإنساني في السودان**"، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة ، 14 حزيران2023)، ص1-2.

ونهب الأصـــول ومكاتب الجهات الفاعلة الإنســـانية إلى تعريض تســـليم المســـاعدات الإنســـانية إلى المواقع الرئيسية للخطر، ويواجه السودان حرباً حضرية عنيفة واضطرابات أهلية، وتصاعداً مفاجئا في حوادث الأجرام وانهيار الاتصـــالات، كما تعاني البلاد من نقص حاد في المياه بســـبب انقطاع التيار الكهربائي وندرة الوقود ونقص الإمدادات، ولا تزال أقل من (20%) من المرافق الصـــحية الخرطوم تعمل بكامل طاقتها و(60%) معطلة، مما يحد بشـــدة من إتاحة الوصـــول إلى الخدمات الطبية العاجلة لملايين الأشـــخاص، فضـــلاً عن التفشي المتكرر للأمراض، وسوء التغذية الموجود مسبقاً، وعدم استقرار الأمن الغذائي الحاد، كما لا يستطيع الأشـــخاص في العديد من المواقع التي تشـــهد قتالاً مســـتمرًا مغادرة منازلهم وطلب المســـاعدات، لأن خيارات النقل محدودة للغاية ومكلفة، وارتفع عدد الأشـــخاص المحتاجين للمســـاعدات الإنســـانية من(15,8) مليون المقدر في تشرين الثاني 2022 إلى (24,7) مليون في أيار 2023[1].

ووقع المدنيون في مرمى نيران العنف ويتعرضـــون للهجمات المســـتهدفة، ومن بينها حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد أدى النزاع المسلح إلى مقتل وإصابة المدنيين، ويشمل ذلك عددا متزايداً من النساء والفتيات والفئات المعرضة للخطر، الذين يتعرضون لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتسبب العنف في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية، مما أدى إلى نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي وتعطل الاتصـــالات وظهور حوادث النهب، وتعرضـــت أجزاء كبيرة من العاصـــمة بما في ذلك المصـــانع والبنوك والمتاجر والأســـواق للنهب أو التدمير أو الاســـتهداف بهجمات صـــاروخية، واشـــتعلت النيران في البنك المركزي، وأغلقت البنوك التجارية المحلية، وتعطلت ماكينات الصـــراف الآلي، مما ترك الأشـــخاص دون إمكانية الحصـــول على النقد والأصـــول المالية، كما تعطل الاتصـــال بشـــبكة الإنترنت بشكل كبير[2].

وقد أثر القتال على العديد من المستشفيات، مما أضر بالقطاع الصحي الهش بالفعل في السودان، وأدى نقص الكهرباء ومحدودية الإمدادات الطبية وتلف البنية التحتية إلى إعاقة إيصـــال الرعاية الصـــحية الأساسية بشكل كبير، إذ تنخفض الإمدادات الطبية ومن ضمنها إدارة مضـاعفات الحمل بشكل خطير، وقد

---

[1] الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة السودان**، النسخة المنقحة الصادرة بتاريخ 17 مايو 2023، ص6.

[2] المصدر نفسه، ص8-9.

تفاقمت الأزمة الصحية بسبب معدلات انتشار المرض والوفيات المرتفعة في السودان بسبب الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، فضلاً عن ارتفاع مستويات حمى الضنك في الخرطوم في عام 2023، وقد تعطل برنامج التطعيم القومي وسط تفشي شلل الأطفال الراهن الذي أوردته التقارير في جميع أنحاء البلاد قبل الأزمة، كما جرى نهب العديد من مرافق سلسلة التبريد أو إتلافها أو تدميرها، بما في ذلك فقدان أكثر من (600,000) لقاح مخصص للأطفال، ويظل الجزء الأكبر من اللقاحات المخزنة في مرفق سلسلة التبريد الرئيسي بالخرطوم معرضا لخطر الفقد أو التلف، بسبب إمداد الطاقة غير المستقر وعدم استتباب الأمن، ويخضع مستودع المخزن الطبي المركزي الذي يحتوي على ما قيمته عدة ملايين من الدولارات من الأدوية والمستلزمات الطبية للسيطرة الكاملة لأحد أطراف النزاع[1].

وتشير تقديرات منظمة الصحة أن ربع الأرواح التي فقدت على الأقل كان من الممكن إنقاذها إذا تمكنوا من الوصول إلى الخدمة الطبية في الوقت المناسب، فضلاً عن ذلك تسبب الصراع في إتلاف أطنان من الأدوية نتيجة للانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، ويقدر أن نصف اللقاحات قد فقدت، مما يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر في بلد كانت معدلات التطعيم فيه آخذة في الانخفاض بالفعل، إلى جانب هذه المخاطر المحتملة من زيادة تفشي الأمراض والأوبئة في ظل تعطل إمدادات المياه، إذ يلجأ بعض الأشخاص إلى الشرب من مياه النهر من أجل البقاء على قيد الحياة، وبالنسبة لقطاع الطاقة قد تؤدي الاشتباكات الدائرة إلى عرقلة المشروعات القائمة ضمن خطة السودان لتطوير قطاع الطاقة، مما يكبد الدولة خسائر اقتصادية كبيرة[2].

وحذرت وزارة الصحة السودانية من أن المرافق الصحية بالعاصمة الخرطوم تواجه انهياراً كاملاً جراء الاشتباكات، ودعت إلى ضرورة إيقاف العمليات المسلحة، وأوضحت وزارة الصحة انهيار القطاع الصحي يتمثل في الدمار المباشر للمستشفيات، وصعوبة وصول الكوادر الصحية والأطباء، وعدم تمكن سيارات الإسعاف من أداء مهامها، وقصور أساسيات التشغيل وعلى رأسها التيار الكهربائي، يضاف إلى ذلك صعوبة توفير وقود تشغيل المولدات الكهربائية، وتزايد الإصابات بالمستشفيات وتزايد الحاجة للإمداد في وقت تفتقر فيه البلد إلى كثير من الأدوية والمستهلكات الطبية، وعلى رأسها نقص

[1] الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مصدر سبق ذكره، ص9.

[2] لاقتراب من نقطة اللاعودة: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، مصدر سبق ذكره، ص2.

الأدوية الأساسية وأكياس الدم، وأن القتال تسبب بإغلاق أكثر المستشفيات في الخرطوم، ولم يعد بإمكان معظم المستشفيات الأخرى تقديم الرعاية إما بسبب نقص اللوازم الطبية والمعدات، أو لأن المقاتلين يحتلونها، أو أن الطاقم الطبي لم يتمكن من الوصول إليها جراء إطلاق النار[1].

وتواجه المنظمات الإغاثية عقبات إدارية كبيرة تحول دون وصول المساعدات إلى المدنيين، رغم تحذير الأمم المتحدة بأن نصف سكان السودان لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة بدون هذه المساعدات [2]، ووفق مركز مجموعة الأزمات الدولية، يعرقل الجيش وصول المساعدات إلى الخرطوم خوفاً من سيطرة قوات الدعم السريع عليها، كما أكدت سكرتيرة نقابة الأطباء (عطية عبد الله) تسرب بعض الأدوية إلى السوق السوداء، وغياب الممرات الآمنة، مما أدى إلى وفيات كثيرة داخل المنازل بسبب انقطاع المياه والكهرباء، ومن أبرز الحالات المأساوية (توقف مراكز غسيل الكلى في مدينة الجنينة، مما أدى إلى وفاة جميع مرضى الكلى فيها، ونزوح عشرات الآلاف إلى تشاد، كذلك حُرم مرضى السرطان من العلاج الكيميائي والإشعاعي، فتوجهوا إلى ولاية الجزيرة، مما خلق ضغطاً هائلاً على منشآتها الصحية المحدودة)[3].

إن أزمة التغذية في السودان وخيمة، إذ أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن أعلى معدل لسوء تغذية الأطفال على مستوى العالم حيث يعاني ما يقرب من (3) ملايين طفل دون من سوء التغذية، من بينهم أكثر من (610,000) يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، كما أدى تعليق المساعدات إلى تعطيل برامج العلاج الخاصة بـ(50,000) طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، مما عرض حياتهم للخطر، وبالإضافة إلى ذلك جرى إحراق مصنع كان ينتج الإمدادات الحيوية لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في السودان، مما أدى إلى إتلاف الإمدادات لعلاج(14,500) طفل، وكان المصنع ينتج (60%) من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام التي تستخدمها اليونيسيف لعلاج الأطفال الذين

---

[1] عبدالحميد عوض، "السودان اختبار فاشل للهدنة"، **العربي الجديد**، لندن، العدد3153، 2023/4/20.

[2] نقلاً عن : "الأزمة الإنسانية تستفحل في السودان مع احتدام المعارك وانسداد الأفق الدبلوماسي"، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الإلكتروني https://aawsat.com/، 2023/6/24.

[3] نقلاً عن وجدان طلحة، "السودان: الموت بحثاً عن جرعة دواء، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الإلكتروني https://aawsat.com/، 2023/6/29.

يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، بالإضافة إلى الأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل[1].

وأدى تردي إنتاج الغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد ونقص الوقود والتضخم وانخفاض قيمة العملة إلى نقص في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، مما جعل السلع الأساسية تفوق القدرة الشرائية للكثيرين، ويتوقع برنامج الغذاء العالمي أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي الحاد إلى (19,1) مليون شخص في حال استمرار النزاع[2]، وقبل الأزمة الحالية كان هناك (16,2) مليون شخص يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي في جميع أنحاء السودان وذلك وفقًا للتقييم الشامل للأمن الغذائي والهشاشة، ويمثل هذا الرقم (34%) من نسبة السكان، وتؤدي الاشتباكات المستمرة في عدة أجزاء من البلاد إلى تفاقم احتياجات الأمن الغذائي، وتسببت الاضطرابات في سلاسل الإمداد والأسواق في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى بنسبة (400%) مقارنة بما كانت عليه قبل النزاع، ومن المتوقع في حال استمر النزاع الحالي أن يرتفع سعر سلة الغذاء المحلية بنسبة (25%) إضافية في حال استمرار النزاع، وستؤدي هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية بدورها إلى عجز أكثر من (18) مليون شخص على تحمل تكلفة سلة الغذاء المحلية، وأدى عدم استتباب الأمن إلى تآكل وسائل العيش وألحق أضراراً بالمزارع، وإلى انتشار البطالة على نطاق واسع، كما أعاق هذا الوضع الحرج الرعاة والمزارعين وسيجبرهم على التخلي عن محاصيلهم في حال لم يتلقوا مساندة لوسائل العيش في حالات الطوارئ[3].

وأعربت منظمة (إيغاد) عن قلقه إزاء تأثير الحرب الدائرة في جمهورية السودان التي أودت بحياة الآلاف حتى وقت هذه الدراسة، وتشريد ما يقرب من (3) ملايين شخص، بما في ذلك (2,2 مليون نازح وحوالي 615 ألف لاجئ) عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة، كما أعربت المنظمة قلقها من تصاعد النزاع والانتهاكات المتكررة لاتفاقيات وقف إطلاق النار المختلفة وانتشار العنف خارج الخرطوم إلى أجزاء أخرى من السودان خاصة في دارفور وكردفان حيث يتخذ أبعاداً عرقية ودينية مما يهدد بتعميق الصراع الاستقطاب في البلاد، وحثت المنظمة الأطراف بشدة على وقف العنف على الفور والتوقيع على وقف غير مشروط وغير

---

[1] الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مصدر سبق ذكره، ص9.

[2] المصدر نفسه، ص9.

[3] المصدر نفسه، ص22.

محدد لإطلاق النار من خلال اتفاق لوقف الأعمال العدائية تدعمه آلية فعالة للإنفاذ والرصد[1]، وأن هناك ما يقدر بنحو (9) ملايين شخص معرضين بشكل كبير لخطر الرصاص الطائش والقصف داخل المناطق السكنية، ولا يزال الغالبية من السكان عالقين وغير قادرين على الفرار إلى مناطق أكثر أماناً، بسبب القتال المستمر ونقص الموارد المالية، أو لمجرد محاولة الحفاظ على ممتلكاتهم وأصولهم وسبل عيشهم، كما أن الوضع صعب بالنسبة لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يعيشون أصلاً في السودان، والذين ليس لديهم أي شبكات دعم وسيتعرضون لنزوح لمرة ثانية، ومن المرجح أن تزدحم المخيمات المقامة على طول الحدود مع إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان سيتعين على أي عملية إنسانية يتم إجراؤها في السودان أيضا أن تأخذ في الاعتبار الوضع الإنساني الموجود مسبقا لأولئك الذين كانوا بالفعل ضعفاء، وإلا فقد يتعرضون لخطر تدهور الأوضاع[2].

وتسبب الصراع العسكري في تدمير البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة المياه وشبكات الاتصالات في آثار مدمرة في جميع أنحاء السودان، إذ أفادت التقارير بنقص في المياه في أنحاء ولاية الخرطوم كافة، حيث لا تزال محطات معالجة المياه الحضرية معطلة وسلطات المياه غير قادرة على إصلاح البنية التحتية المتضررة بسبب عقبات في إتاحة الوصول والعقبات الأمنية الأخرى، ونتيجة لذلك يعتمد أكثر من مليون شخص على مياه الشرب غير المأمونة مباشرة من نهر النيل مما يزيد من مخاطر الأمراض التي تنقلها المياه والحاجة إلى رفع مستوى الوعي حول جودة المياه وممارسات سلامة المياه[3].

وعلقت الأمم المتحدة أنشطتها الإنسانية التي تقدم عبرها مساعدات إلى (12,5) مليون من أصل (15,5) مليون شخص في حاجة إليها، بينهم (8,5) مليون طفل، وهؤلاء الأطفال أكثر المتأثرين بالحرب، ومن ضمنهم نحو (50) ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم معرضون للموت لانقطاع العلاج، كما أن الانقطاع المتوالي في الكهرباء وشح الوقود يمكن أن يتلف اللقاحات ما يعرضهم لأمراض مميتة،

---

[1] IGAD, COMMUNIQUÉ OF THE 1ST MEETING OF THE IGAD QUARTET GROUP OF COUNTRIES FOR THE RESOLUTION OF THE SITUATION IN THE REPUBLIC OF SUDAN, Monday 10th July 2023.

[2] جمعية الهلال الأحمر السوداني، **نداء الطوارئ السودان إفريقيا/ حالة طارئ معقدة**، IFRC، 2023/5/1.

[3] الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مصدر سبق ذكره، ص9.

ويرجح أن تؤدي الحرب إلى فقدان ملايين الأشـخاص في المناطق الحضـرية أعمالهم ووظائفهم، ما يجعلهم في أعداد المحتاجين لمسـاعدات، يضـاف إليهم عشـرات الآلاف الذين فروا إلى المدن الآمنة، ومع اسـتمرار القتال سـيرتفع عدد النازحين داخليا لدرجة كبيرة يصـعب تقديرها، ويفاقم من هذه التأثيرات اختفاء مظاهر الدولة تماماً منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب التي يرجح أن تكون اسـتنزافية طويلة الأمد، وذلك لامتلاك الطرفين كما هائلاً من العتاد العسـكري، ولعدم اسـتعدادهما لإيقافها قبل أن تلحق بأحدهما خسـائر لا يمكن يتحملها[1].

ان الأزمة الإنسـانية في السـودان بمثابة تدمير شـامل تتجاوز الأزمة النزوح واللجوء، لتشـمل تفكيكًا ممنهجًا للبنى التعليمية والاقتصـادية والاجتماعية، فقد أوقفت امتحانات الشـهادة العامة (البكالوريا) لأول مرة منذ 1838، مما يهدد مصير نحو(560 ألف طالب، كما توقفت الدراسة الجامعية وتعرضت أكثر من 45 جامعة للنهب والحرق، مع إتلاف وثائق نحو 600 ألف طالب جامعي)، مما يهدد مسـتقبلهم الأكاديمي اما اقتصـاديًا نهبت نحو(118 ألف محل تجاري و21 سـوقًا، وشُـلّ نحو 70% من المصـانع والمؤسـسـات الإنتاجية) في الخرطوم، كما دى إلى اسـتمرار الاشـتباكات بين الجيش وقوات الدعم السـريع في الأحياء السكنية المكتظة من الضحايا المدنيين، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل التهجير القسري، الاستيلاء على المنازل، الانتهاكات، والنهب المنظم [2].

---

[1] يوسف بشير وأخرين، "إخفاقات سياسية وصراع مسلح يدخلان السودان في أزمة إنسانية"، **صدى الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني https://carnegieendowment.org/sada/89735، 11/5/ 2023.

[2] السـودان.. أزمة إنسـانية بلا حدود، صـحيفة القدس العربي، على الموقع الالكتروني https://www.alquds.co.uk/، 2023/7/14.

الخاتمة:

بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في نيسان 2019 من خلال ثورة شعبية، شُكّل مجلس سيادة انتقالي على أساس تقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين، إلا أنه لم يحقق الاستقرار المنشود. شهد عام 2021 تصاعداً في التوتر بين الطرفين، توج بانقلاب عسكري في 25 تشرين الأول 2021 قاده الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان ضد الحكومة المدنية, أدى الانقلاب إلى تدهور الثقة بين الجيش وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وتفاقم الخلاف بينهما بعد إعادة البرهان عناصر نظام البشير إلى السلطة، ثم حول مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش وفق الاتفاق الإطاري. تطوّر الخلاف السياسي سريعاً إلى صراع مسلح مباشر، وتبادل الطرفان الاتهامات الشديدة. أسفر الصراع عن خسائر بشرية ومادية جسيمة، شملت تدمير البنية التحتية (المياه، الكهرباء، الاتصالات)، ونهب وتخريب المنازل والمحال التجارية، ودمار الصناعات الغذائية والدوائية. كما أدى إلى انخفاض قيمة العملة، وشح الوقود، وارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وندرة بعض المواد الغذائية, وعلى المستوى الإقليمي، أدى اضطراب الصادرات السودانية إلى ارتفاع أسعار الغذاء في دول الجوار. أما على الصعيد الإنساني، فقد أسفر القتال عن مقتل المئات وإصابة الآلاف من المدنيين، وتفاقم الأزمة الغذائية، وتدمير العديد من المستشفيات، ونقص حاد في الأدوية، مما عرقل تقديم الرعاية الصحية الأساسية، وفاقم الأزمة الإنسانية خاصة في العاصمة الخرطوم.

Conclusion:

Following the ousting of Omar al-Bashir's regime in April 2019 through a popular revolution, a transitional sovereign council was formed based on a power-sharing arrangement between the military and civilians; however, it failed to achieve the desired stability. Tensions between the two sides escalated in 2021, culminating in a military coup on October 25, 2021, led by the army under Abdel Fattah al-Burhan against the civilian government. The coup eroded trust between the army and the Rapid Support Forces (RSF)—led by Mohamed Hamdan Dagalo (Hemedti)—and exacerbated the rift between them, particularly after al-Burhan reinstated elements of the former Bashir regime and following disputes over the integration of the RSF into the army as outlined in the framework agreement. The political dispute rapidly evolved into a direct armed conflict, accompanied by fierce mutual accusations. The conflict resulted in massive human and material losses, including the destruction of infrastructure (water, electricity, and telecommunications networks), the looting and vandalism of homes and businesses, and the devastation of the food and pharmaceutical industries. It also led to currency devaluation, fuel shortages, a sharp rise in the prices of basic commodities, and a scarcity of certain food items. Regionally, disruptions to Sudanese exports caused food prices to rise in neighboring countries. On a humanitarian level, the fighting killed hundreds and injured thousands of civilians, worsened the food crisis, destroyed numerous hospitals, and caused severe medicine shortages; these factors hindered the delivery of essential healthcare and exacerbated the humanitarian crisis, particularly in the capital, Khartoum.

المصادر :

1. حسنين توفيق إبراهيم، **الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثة**، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، حزيران 3،2023.
2. عبدالمنعم سعيد، "الصراع السوداني بين الأثر الإقليمي والمخرج الإصلاحي"، **آراء المستقبل**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 28نيسان 2023.
3. سعيد علي السفران المري، "إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما قبل الانتقال الديمقراطي في السودان"، تقييم حالة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، 15 آيار 2022.
4. أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، تقديرات استراتيجية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، آيار 2023.
5. عبد العزيز عليوي العيساوي، "انهيار تقاسم السلطة في السودان صراع العسكر يشعل فتيل السلطة"، مقال، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، بغداد، 2023.
6. كان دفجي أوغلو، "الاتفاق الإطاري حول أزمة أدارة المرحلة الانتقالية في السودان"، تقدير موقف، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، تركيا، كانون الأول 2022.
7. عمر سمير، "الاتفاق الإطاري في السودان: الأبعاد والمسارات المستقبلية"، تقدير موقف، **أبعاد للدراسات الاستراتيجية**، كانون الثاني 2023.
8. "الجيش السوداني والدعم السريع: سياق الاقتتال واتجاهاته"، تقدرير موقف، **مركز الجزيرة للدراسات** , الدوحة ، 17 نيسان 2023، ص2.
9. أحمد أمل، "أزمة السودان المتجدد بين الانتقال السياسي المتعثر والعنف المتصاعد"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، القاهرة، تموز 2022، ص11.
10. أحمد يونس ومحمد أمين ياسين، "التوازن العسكري بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»"، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، العدد16210، 2023/4/16.
11. "الصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الأسباب والمواقف والمألات المحتملة", **منتدى الدراسات المستقبلية** ، أبريل 2023، ص3.
12. علي سعدي عبدالزهرة جبير، "السودان ضحية حميدتي والبرهان"، تقدير موقف، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، بغداد، 25 نيسان 2023، ص5-6.
13. وحدة الدراسات الاقتصادية، الاقتراب من نقطة اللاعودة: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، مركز الأمارات للسياسات، على الموقع الإلكتروني https://epc.ae/ar/details/brief/alaiqtirab-min-nuqtat-alla-awda-altadaeiat-alaiqtisadia-lilsirae-fi-alsuwdan، 2023/4/18.
14. سهير الشربيني، التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.interregional.com/، 2023/4/27.

15. هايدي الشافعي، التداعيات الاقتصادية للصراع المسلح في السودان، مقال تحليلي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص2.
16. نقلاً عن فتح الرحمن يوسف، "الخزينة السودانية مهددة بفقدان ملياري دولار من عائدات الذهب"، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4290701، 2023/4/24.
17. ثامر محمود العاني، "تداعيات النزاع في السودان على الاقتصاد"، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/4319816، 2023/5/10.
18. هايدي الشافعي، "التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، على الموقع الالكتروني https://ecss.com.eg/34834/، 2023/6/22.
19. عبد الفتاح محمد الهاشمي ووديع العرابيد، "الحيلولة دون انحسار الفضاء الإنساني في السودان"، **مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة**، ورقة تحليلية، 14 حزيران2023.
20. الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، **خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة السودان**، النسخة المنقحة الصادرة بتاريخ 17 مايو 2023، ص6.
21. نقلاً عن عبدالحميد عوض، "السودان اختبار فاشل للهدنة"، **العربي الجديد**، لندن، العدد3153، 2023/4/20.
22. نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، الأزمة الإنسانية تستفحل في السودان مع احتدام المعارك وانسداد الأفق الدبلوماسي، على الموقع الإلكتروني https://aawsat.com/، 2023/6/24.
23. نقلاً عن وجدان طلحة، "السودان: الموت بحثاً عن جرعة دواء"، **صحيفة الشرق الأوسط**، على الموقع الإلكتروني https://aawsat.com/، 2023/6/29.
24. IGAD, COMMUNIQUÉ OF THE 1ST MEETING OF THE IGAD QUARTET GROUP OF COUNTRIES FOR THE RESOLUTION OF THE SITUATION IN THE REPUBLIC OF SUDAN, Monday 10th July 2023.
25. جمعية الهلال الأحمر السوداني، **نداء الطوارئ السودان إفريقيا/ حالة طارئ معقدة**، IFRC، 2023/5/1.
26. يوسف بشير وأخرين، "إخفاقات سياسية وصراع مسلح يدخلان السودان في أزمة إنسانية"، **صدى الشرق الأوسط**، على الموقع الالكتروني https://carnegieendowment.org/sada/89735، 11/5/ 2023.
27. "لسودان.. أزمة إنسانية بلا حدود"، **صحيفة القدس العربي**، على الموقع الالكتروني https://www.alquds.co.uk/، 2023/7/14.

Reference:

1.Hassanein Tawfiq Ibrahim, *The War in Sudan: Grim Scenarios and Catastrophic Repercussions*, Studies, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, June 2023,
2. Abdel Moneim Said, "The Sudanese Conflict: Between Regional Impact and Reformist Solution," *Future Views*, Future for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, April 28, 2023.
3. Saeed Ali Al-Safran Al-Marri, "Security Sector Reform in the Pre-Democratic Transition Phase in Sudan," *Situation Assessment*, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, May 15,

2022.
4. Amira Mohamed Abdel Halim, *Armed Movements and Conflict in Sudan*, Strategic Assessments, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, May 2023.
5. Abdulaziz Aliwi Al-Issawi, "The Collapse of Power-Sharing in Sudan: Military Conflict Ignites the Struggle for Power," Article, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023.
6. Kaan Devecioglu, "The Framework Agreement on the Crisis of Managing the Transitional Period in Sudan," *Situation Assessment*, Center for Middle Eastern Studies (ORSAM), Turkey, December 2022.
7. Omar Samir, "The Framework Agreement in Sudan: Dimensions and Future Paths," *Situation Assessment*, Abaad Strategic Studies, January 2023.
8. "The Sudanese Army and the Rapid Support Forces: Context and Trajectories of the Fighting," *Situation Assessment*, Al Jazeera Centre for Studies, Doha, April 17, 2023, p. 2. 9. Ahmed Amal, "Sudan's Renewed Crisis: Between a Stalled Political Transition and Escalating Violence," Egyptian Center for Thought and Strategic Studies (ECSS), Cairo, July 2022, p. 11.
10. Ahmed Younis and Mohamed Amin Yassin, "The Military Balance Between the Sudanese Army and the Rapid Support Forces (RSF)," *Asharq Al-Awsat* Newspaper, London, Issue No. 16210, April 16, 2023.
11. "Armed Conflict Between the Sudanese Army and the Rapid Support Forces: Causes, Positions, and Potential Outcomes," Future Studies Forum, April 2023, p. 3.
12. Ali Saadi Abdul-Zahra Jubair, "Sudan: Victim of Hemedti and Al-Burhan," Situation Assessment, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, April 25, 2023,
13. Economic Studies Unit, "Approaching the Point of No Return: Economic Repercussions of the Conflict in Sudan," Emirates Policy Center (EPC), available at: https://epc.ae/ar/details/brief/alaiqtirab-min-nuqtat-alla-awda-altadaeiat-alaiqtisadia-lilsirae-fi-alsuwdan , April 18, 2023.
14. Sohair El-Sherbini, "Economic Repercussions of the Conflict in Sudan," Interregional for Strategic Analysis, available at: https://www.interregional.com/ , April 27, 2023.
15. Heidi El-Shafei, "Economic Repercussions of the Armed Conflict in Sudan," Analytical Article, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies (ECSS), 2023, p. 2. 16. Cited from Fath al-Rahman Yusuf, "Sudanese Treasury Threatened with Loss of $2 Billion in Gold Revenues," *Asharq Al-Awsat* newspaper, https://aawsat.com/home/article/4290701 , April 24, 2023.
17. Thamer Mahmoud Al-Ani, "Repercussions of the Conflict in Sudan on the Economy," *Asharq Al-Awsat* newspaper, https://aawsat.com/home/article/4319816 , May 10, 2023.
18. Heidi El-Shafei, "Regional Economic Repercussions of the Conflict in Sudan," Egyptian Center for Thought and Strategic Studies (ECSS), https://ecss.com.eg/34834/ , June 22, 2023.
19. Abdel-Fattah Mohamed Al-Hashimi and Wadih Al-Arabid, "Preventing the Shrinking of Humanitarian Space in Sudan," Al Jazeera Centre for Studies, Doha, analytical paper, June 14, 2023.
20. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan Humanitarian Response Plan (Revised), revised version issued May 17, 2023, p. 6.
21. Cited from Abdel-Hamid Awad, "Sudan: A Failed Truce Test," *Al-Araby Al-Jadeed*, London, Issue 3153, April 20, 2023.
22. Cited from *Asharq Al-Awsat* newspaper, "Humanitarian Crisis Worsens in Sudan Amid Intensifying Battles and Diplomatic Deadlock," https://aawsat.com/, June 24, 2023. 23.

23.Cited from Wijdan Talha, "Sudan: Dying in Search of Medication," *Asharq Al-Awsat* newspaper, https://aawsat.com/ , June 29, 2023.
24. IGAD, Communiqué of the 1st Meeting of the IGAD Quartet Group of Countries for the Resolution of the Situation in the Republic of Sudan, Monday, July 10, 2023.
25. Sudanese Red Crescent Society, Sudan Emergency Appeal (Africa) / Complex Emergency, IFRC, May 1, 2023.
26. Yousif Bashir et al., "Political Failures and Armed Conflict Plunge Sudan into a Humanitarian Crisis," *Sada* (Carnegie Endowment for International Peace), https://carnegieendowment.org/sada/89735 , May 11, 2023.
27. "Sudan: A Humanitarian Crisis Without Borders," *Al-Quds Al-Arabi* newspaper, website: https://www.alquds.co.uk/, July 14, 2023.